الدراسات الجغرافية

الازمة الإقتصادية وأثرها السياسي في لبنان

الاستاذ المساعد الدكتور
تغريد رامز هاشم
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
ختام عبد الحسن جاسم محمد

الازمة الإقتصادية وأثرها السياسي في لبنان

The economic crisis and its political impact on Lebanon

الاستاذ المساعد الدكتور
تغريد رامز هاشم
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

المدرس المساعد
ختام عبد الحسن جاسم محمد

Lecturer Dr.Taghreed Ramez Hashem
University of Kufa
Faculty of Education for Girls
aghreedr.alathari@uokufa.edu.iq

Khatam Abdul Hassan Jassim Muhammad

المستخلص:

شهدت لبنان – خلال أقل من نصف قرن على استقلاله – أكثر من أزمة سياسية حادة، تجسّدت في إنشقاق واضح في جسم المجتمع اللبناني. وقد تطورت بعض هذه الأزمات في ظل ظروف إقليمية ودولية معينة في منطقة الشرق الأوسط إلى شبه حرب أهلية، كما حدث عام ١٩٥٨، كما أن إحداها تطور إلى حرب أهلية فعلية، كالتي اندلعت عام١٩٧٥، والتي عانى اللبنانيون الكثير من ويلاتها ومآسيها، ومازالوا حتى اليوم يعانون نتائجها العكسية على أكثر من جانب. لدراسة لبنان، من وجهة نظر الجغرافية السياسية المعاصرة، موضوعاً في غاية الأهمية، لما يمثله هذا البلد العربي الصغير من أهمية جيوبولتيكية لمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً، والعالم العربي عموماً. فهو يمتلك الموقع الجيوستراتيجي الهام، والمحاذي للأراضي الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الاقتصاد، السياسة، جيوستراتيجي.

Abstract

Lebanon witnessed - during less than half a century of its independence - more than a severe political crisis, embodied in a clear schism in the body of Lebanese society. Some of these crises have developed under certain regional and international conditions in the Middle East into a semi-civil war, as

very important topic, given the geopolitical importance of this small Arab country to the Middle East region in particular, and the Arab world in general. It owns an important geostrategic location, adjacent to the Palestinian territories.

Keyword: economy, crisis, Corona, Lebanon

happened in 1958, and one of them developed into an actual civil war, such as the one that erupted in 1975, in which the Lebanese have suffered many of its woes and tragedies, and they are still suffering to this day. It is counterproductive on more than one side.

To study Lebanon, from the point of view of contemporary geopolitics, a

المقدمة

تُعتبر الأبعاد السياسية والتأريخية لدولة لبنان مجوعة من الأحداث الماضية والأحداث الحالية، فهذه الأحداث لا تتوالى بخط مستقيم من جهة، ولا تتخذ كلها المعاني ذاتها، حيث لا تتخذ هذا المعنى كأحداث منفردة ككل، وإنما تُتّخذ ضمن وحدة التأريخ،أزمات متتالية يمر بها لبنان، لعل أسوأها الأزمة الإقتصادية، مما جعل أياماً صعبة للغاية، يعيشها الشعب اللبناني، والأزمة في لبنان لم تبرز بين ليلة وضحاها، بل تمّ كشفها مع مرور الأيام، نتيجة لعدة أسباب إقتصادية وسياسية وإجتماعية، داخلية وخارجية، التي جعلت الشعب اللبناني تحت وطأة أزمة إقتصادية هي الأسوأ في تأريخه، بحيث هيأت للواقع الإقتصادي الحالي، المتمثل في إرتفاع الدَيْن وتراكم الديون العامة وارتفاع فاتورة الإنفاق الحكومي وانهيار العملة الوطنية وفقدانها لأكثر من ٨٥% من قيمتها. كما تم تراجع الليرة اللبنانية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، كما حدث عجز في الميزان التجاري، حيث تزامنت الأزمة في لبنان مع إنساد سياسي تسبب في عدم تشكيل حكومة مستقرة حتى اليوم. كما حدث تراجع في إحتياطات المصرف المركزي وغيرها من عناوين التأزم الإقتصادي، مما سبب إنهياراً شاملاً قد ينتج عنه ما لا تُحمد عقباه، كما تعرقل الأزمة في لبنان الكثير من الخدمات المقدَّمة للمواطنين، ويدفع بالبلاد إلى الإنهيار التام، حيث نبحث – في هذا الفصل – أسباب الأزمة الإقتصادية وتراكماتها وآفاق الحلول الممكنة، حيث تبين أن أكثر من عامل وراء الأزمة الإقتصادية في لبنان، تبدأ من شكل الإقتصاد اللبناني والفساد والنهب لخزينة الدولة اللبنانية، كما لعامل تهريب الأموال (الدولار) والمواد الغذائية المدعومة إلى الخارج، إضافة إلى أن العامل الإقليمي وتحديد الحرب السورية والهجرة والسياسات الخارجية والتحالفات الدولية

أدّت إلى الضغط على الإقتصاد اللبناني ونظامه المصرفي، مما أدى إلى توقف التحويلات الخارجية الذي أدى بدوره إلى عدم التعامل مع القطاع المصرفي اللبناني بشكل مريح. ولا يخفى على الجميع الضغوطات الدولية على النخبة الحاكمة في لبنان، كما يفعل اليوم صندوق النقد الدولي بسلبياته وإيجابياته.

الأزمة اللبنانية الحالية تعبّر عن فشل سياسات النخبة اللبنانية التي حكمت البلاد لأكثر من ثلاثة عقود، منذ نهاية الحرب الأهلية. إتّخذت هذه النخبة قراراً إقتصادياً، بدا لسنوات حكيماً، ولكن تبين – بعد وقت طويل – أنه أدى بلبنان إلى الوضع الحالي. كانت لبنان دوماً بلداً تجارياً خدمياً، ولكن لديه بعض القطاعات الصناعية والإنتاجية تأريخياً، وعندما جاء رفيق الحريري – رئيس وزراء لبنان الراحل – للسلطة بعد نهاية الحرب الأهلية، قرر أن يعيد لبنان لوضعه الطبيعي كمركز مالي وخدمي للمنطقة، ولكن الإستراتيجية الحريرية تضمنت تجاهل الإنتاج الإستهلاكي والزراعي. ومن أجل تعزيز لبنان كمركز مالي جاذب لأموال العرب والمغتربين اللبنانيين، قام الحريري بتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية في مواجهة الدولار، مع الإحتفاظ بأسعار فائدة مرتفعة، جعل هذا الوضع لبنان جاذباً – للغاية – لودائع اللبنانيين في الخارج وبعض الودائع العربية والأجنبية، خاصة في ظل تساهل النظام المصرفي اللبناني، مقارنة بالأنظمة الشبيهة، وعلى مدار عقود إنهالت هذه الأموال عى المصارف اللبنانية، التي كانت بدورها تقرضها للحكومة اللبنانية بأسعار فائدة مرتفعة. وتراكمت الديون اللبنانية عدة مرات من قبل، ولكن في المرات السابقة كان الغرب والعرب يسارعون – غالباً – بقيادة السعودية فرنسية وموافقة أمريكية ، لإنقاذ الإقتصاد اللبناني، ولكن اليوم قررت السعودية والولايات المتحدة رفع أيديهما عن لبنان، بعد ما رأتا أن هذا النموذج الذي ساد في الحكم لعقود، والفشل الحكومي المتعاقب على لبنان لاسيما عودة الحدث الحالي على الماضي وامتداد الأحداث الماضية إلى الأحداث الحالية، حيث تكونت وحدة التأريخ حتى أصبحت هذه الوحدة وحدة ذاتية. ولقد شكلت معطيات المراحل التأريخية المنشئة لدولة لبنان بتفاعلاتها وخصوصياتها الداخلية والخارجية. ولقد أدى موقع لبنان الإستراتيجي وجغرافيته الطبيعية دوراً حاسماً في تكوينه البشري. ومن خلال هذا التكوين تم تحديد مسار تطوره التأريخي والسياسي، حيث بسبب الأحداث والنزاعات التي عصفت به في حُقب تأريخية مختلفة، تمركزت هذه التكوينات في أماكن محدودة، حيث تفاعلت مع بعضها البعض وكونت علاقات إقتصادية وإجتماعية وسياسية التي نشأت بينها، ومن ثم تطور هذا الواقع التأريخي – تدريجياً – إلى إنتقال لبنان من حالة كانت فيها الطوائف الدينية تعيش

معزولة بعضها عن بعض، حيث بدأ تطور المرحلة التي أصبحت بها تقدماً في إطار سياسي واحد لجمهورية مستقلة وذات سيادة. كما أصبحت فيها الطوائف الدينية متعايشة معاً، وبعد هذا التعايش الذي أصبحت عليه دولة لبنان، بين تلك الطوائف، بدأت تتعرض هذه السيادة إلى الإهتزاز، بسبب الأزمات التي أصابت البلاد، وكان أبرز هذه الأزمات حرب ١٩٧٥ التي بدأت في غياب سلطة الدولة، وأخذت جميع القوى السياسية بالتسلح تأهباً للحرب الواقعة لا محالة لذلك، والخريطة رقم (١) توضح موقع لبنان من العالم

خريطة (١) موقع لبنان من العالم

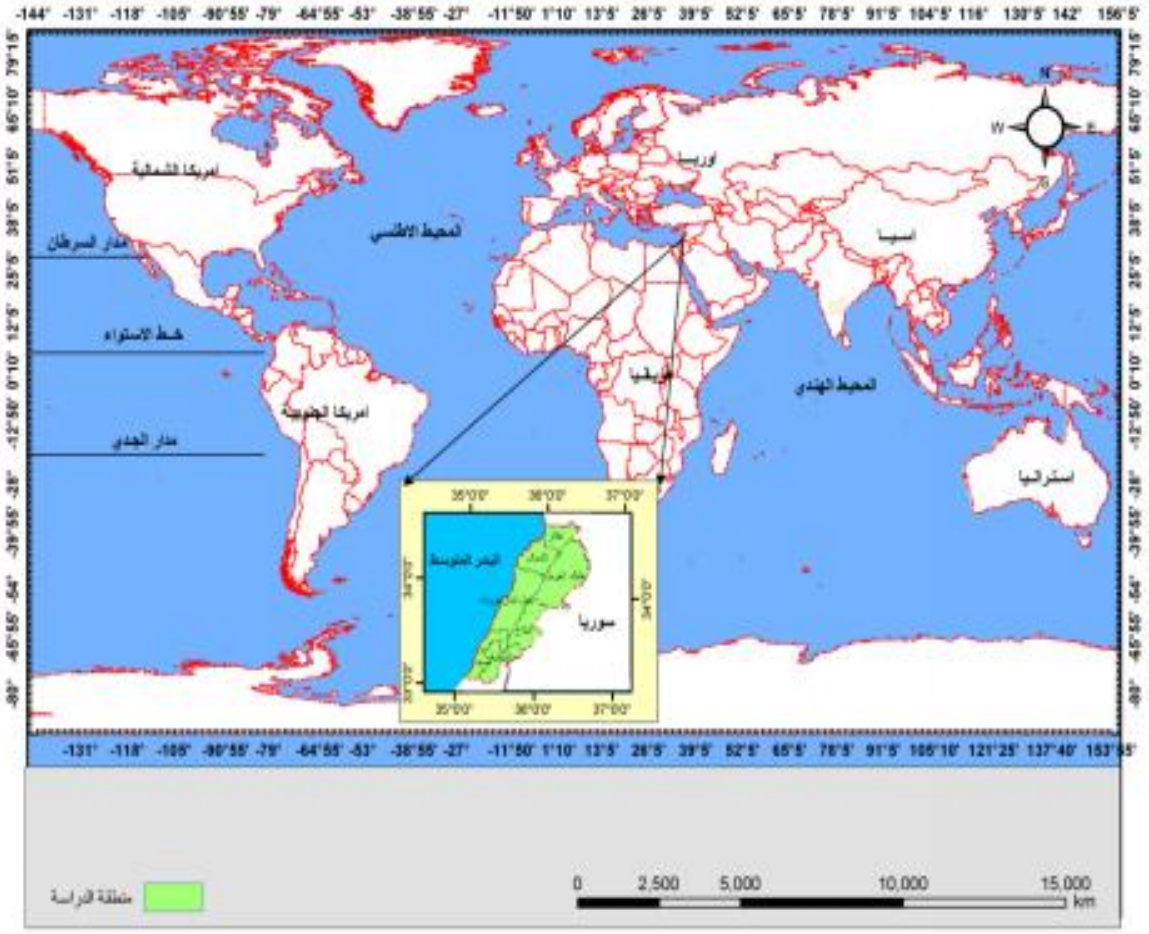

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على www.lib:iytexas/maps/middle-east\andasia\lebanon

مشكلة الدراسة:

١- ماهي أسباب الأزمة الاقتصادية في لبنان؟

٢-هل إن للصراع السياسي الداخلي أثر في حدوث أزمة لبنان

فرضية الدراسة:

١- هناك أسباب جغرافية وتاريخية وسياسية لأزمة لبنان الاقتصادية.

٢-إن للصراع السياسي الداخلي أثر في حدوث أزمة لبنان الاقتصادية.

حدود منطقة الدراسة:

تشمل الحدود الدولية لجمهورية لبنان التي تتمتع بموقع جغرافي حيوي ومهم، ويُعدّ حلقة وصل يربط بين الشرق والغرب، وهذا الموقع أدّى الى أن تلعب دولة لبنان أهمية جيوستراتيجية في الصراع العربي – الفلسطيني كما يقع لبنان بين دائرة عرض 33.10 جنوبا و34.35 شمالا بين خطي طول 36.10 شرقا و65. 35غربا.

كذالك يحد لبنان من الشمال والشرق الجمهورية العربية السورية على امتداد ٢٧٨كلم، ومن الجنوب فلسطين على امتداد ٧٩كلم، أما من الجهة الغربية فيمتد ساحله مسافة ٢٢٠كلم على البحر المتوسط، والخريطة رقم (٢) توضح حدود لبنان.

خريطة رقم (٢) الموقع الفلكي للبنان

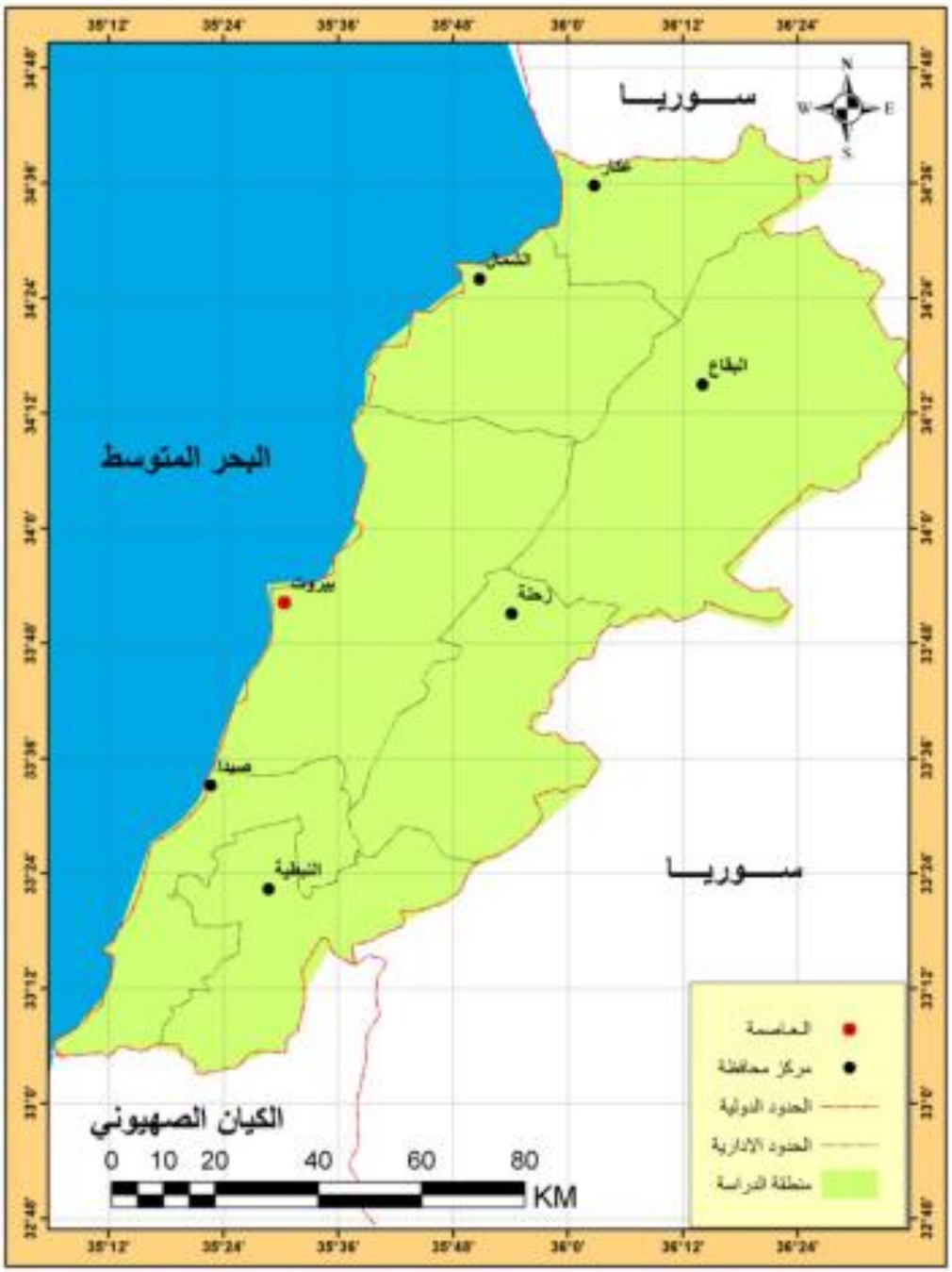

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على www.lib:iytexas/maps/middle-east\andasia\lebanon

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الأسباب الجغرافية السياسية التي كانت وراء ظهور الأزمة الاقتصادية في لبنان.

أهمية الدراسة:

تشكل الأزمة الاقتصادية في لبنان عائقاً واضحاً أمام عمليات التنمية التي يقصدها هذا البلد، فضلاً عن أنها مشكلة كبيرة أمام عيش الناس وتمشية أحوالهم الاقتصادية، لذلك فإن دراسة موضوع الأزمة الاقتصادية يشكل جزءاً من عملية التحليل الجغرافي السياسي لما تقدم.

الأزمة الاقتصادية في لبنان بين عام ٢٠٠-٢٠٢٠:

بعد الأحداث، وخاصة في ١١ أيلول ٢٠٠١ شنّت الولايات المتحدة الأمريكية حملة مكثّفة ساندتها بعض الدول الأوربية لمكافحة الإرهاب، وبدأت الدبلوماسية تتخبط في اتخاذ القرارات، سواء الدولية أو المحلية، من هذه الأحداث التي تُعدّ أحد الأسباب، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى وتؤكد على زيادة وتوسيع نفوذها في لبنان من أجل تحقيق مصالحها، ومنها حماية أمن إسرائيل واستقرارها، بوصفها الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وحلقة الوصل بينها وبين دول المنطقة، وتنافس الحزبَين الرئيسيين في أمريكا للوصول إلى الرئاسة بالاعتماد على النفوذ الإسرائيلي، ومن المعروف أن الدبلوماسية قد سعت إلى إبعاد أو خروج التواجد العسكري السوري من لبنان الذي كان يشكل خطراً على إسرائيل التي ترفض الخروج من مرتفعات الجولان، فضلاً عن محاربتها وعدائها لحزب الله. ثم تطورت وتصاعدت الأحداث الخطيرة بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان، وخاصة أبان الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، وبعد أحداث أيلول ٢٠٠١، أنتشر الفساد والرشوة والاضطهاد وانعدام الإصلاحات الديمقراطية في سوريا، ثم شهدت العلاقات السورية – اللبنانية منعطفاً جديداً، وأخذت تزداد سوءاً، وبدأت الاحتجاجات والمعارضات بمطالبة خروج القوات العسكرية السورية من لبنان.[١] كيف كان بشار الأسد يزيد من هيمنته على لبنان، الذي أراد بها ضعف أهمية التأثير الفرنسي على لبنان، حتى يعطي المجال للتوسع الأمريكي بالتغلغل فيها. ومن هذا الأسلوب الذي اتخذه الرئيس السوري بشار الأسد من خلال مساندته ودعمه رئاسة العماد للجمهورية اللبنانية، كما منح عقوداً هائلة تابعة إلى شركات أمريكية، حينها رفضت دمشق شركات تابعة للفرنسيين، ومن أهم هذه الشركات (توتال) الفرنسية الشهيرة التي كانت من الشركات المهمة وأكثر أهمية من الشركات الأمريكية آنذاك.[٢]

وزادت الأزمة في لبنان عام ٢٠٠٥ عند اغتيال الرئيس رفيق الحريري، حيث دفعت المعارضة إلى الإعلان عن قيام إنتفاضة سُميت (ثورة الأرز)، واستمرت الإنتفاضة حتى الإنسحاب

السوري الكامل من لبنان، حيث اتهم الثوار الحكومة اللبنانية بالمسؤولية عن اغتيال الرئيس الحريري، حيث طالب المتظاهرون بإقالة رؤساء الأجهزة الأمنية، حيث دفعت الإنتفاضة الشعبية الحكومة اللبنانية المدعومة من قبل سوريا برئاسة الرئيس عمر كرامي على تقديم إستقالته.[٣] تفاقمت الأزمة اللبنانية القائمة على القاعدة الطائفية، وهذا بسبب الخلل البنيوي في تركيب نظامه السياسي، بحيث ازدادت التركيبة الطائفية مع تأثير لبنان في واقعه الجغرافي السياسي، ما جعله عرضة على الدوام بسبب تجاذبات الصراع العربي – الإسرائيلي، وإن أكثر ما يشهده لبنان من فوضى في الحياة السياسية ناجم من الأساس عن الواقع الطائفي الذي مرّ به لبنان آنذاك، والذي فتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الأصعدة. منذ عام ١٩٢٠، وبسبب تشابك وضع لبنان السياسي – المذهبي، زاد تعقيد الأمور، مع وضعه الجغرافي السياسي، الذي جعل منه محوراً أساسياً في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي، وبسبب هذا الصراع المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، يحصل إضطراب في أي توازن دولي له. [٤]

وفي عام (٢٠٠٠ و٢٠٠٦) كانت هناك مؤامرة بقيام حرب ضد لبنان، تم تحضيرها بقيام هذه الحرب، ولاسيما أن هناك أسباب دفعت إلى نشوب هذه الحرب، حيث تتعلق بلبنان كما تتعلق بدول أخرى، وكان الهدف من هذه الحرب هو خروج الأسيرين (الكيان الصهيوني) الذين تم أسرهما من قبل حزب الله، كما أرادوا تدمير حزب الله، وذلك بشن الحرب على معظم الأراضي اللبنانية التي كانت شاملة، من غارات (برية وجوية وبحرية)،[٥] كما تُعد البطالة من المظاهر العالمية، غير أن حجمها يتفاوت من بلد إلى آخر، كما وتُعدّ هذه المشكلة التي تواجه المجتمع اللبناني لكونها تشكل إهداراً لعنصر العامل البشري، مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة. تبين أن ٦% من إجمالي الأُسر في لبنان كان لديها شخص مهاجر على الأقل خلال المرحلة الممتدة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وقد لاحظنا أن معدلات البطالة مرتفعة بين الأشخاص الحائزين على شهادات جامعية، ونجد أنه تم استقطاب هؤلاء من قبل اقتصاديات أخرى، وبشكل رئيسي من دول الخليج وأوربا وأمريكا، وقد ترتبط خصائص الهجرة بشكل مباشر مع سوق العمل في أي بلد، من حيث نحو ٤٨% من المهاجرين ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ لم يكن لديهم عمل قبل الهجرة، و٤٤% حائزون على شهادات جامعية، و٦٦% من المهاجرين هاجروا بهدف البحث عن عمل في اقتصاد آخر، و٧٧% من إجمالي المهاجرين خلال المرحلة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ كانوا ما دون ٣٥ سنة. كل هذه الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأزمة وانهيار الاقتصاد في لبنان. هذا بالإضافة إلى قدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى

لبنان والذين أصبحوا يداً عاملة رخيصة، مما زاد من ربحية المنشآت الاقتصادية، كما أن من فوائد الدَيْن على الليرة اللبنانية لم تتمكن الدولة خلالها أية منه من القيام بتسديد الدَيْن العام (أي دفع الفوائد المترتبة على أصل الدَيْن) إلا بإعادة استدانة مستحقات أصل الدَيْن، مضافة إليها الفوائد المتراكمة التي أتعبت اقتصاد لبنان والشعب اللبناني خاصة.[٦]

وفي عام ٢٠٠٧ شهدت لبنان أزمات في النظام السياسي من خلال أدائها غير المنتظم، التي شهدها لبنان آنذاك، ومنها أزمة الرئاسة عام ٢٠٠٧، خاصة التي أدت إلى توليد فراغ دستوري، كما عطلت الحياة السياسية في كل مؤسسات الدولة الرسمية من رئاسة الجمهورية إلى المجلس النيابي في الحكومة اللبنانية، مما أدى إلى إغراق لبنان وإحالة الدولة إلى فوضى لبنان في أزمة بنيوية وفكرية وتنظيمية.[٧] وبعد هذه أُدخلت الأزمة وأُعلن في لبنان عن تشكيل الحكومة بعد الإنتخابات التي حصلت عام ٢٠٠٩ التي ضم فيها ٣٠ وزيراً، وبعد تصاعد التطورات السياسية، أُعلن عن تشكيل الحكومة في عام ٢٠٠٩، وبعد هذا التطور الذي جاء بعد موافقة المعارضة على الصيغة لتشكيل الحكومة التي تم التواصل إليها خلال المفاوضات التي حصلت بين المعارضة والرئيس الحريري، لاسيما أن حزب الله كان من أبرز أركان المعارضة الذي أصدر بياناً في ٧ نوفمبر، حين أعلن فيه أن المعارضة قررت ؟؟؟ في تشكيل هذه الحكومة التي سميت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، وهذا وفقاً للقواعد التي اتُفق عليها خلال المفاوضات التنسيقية التي جرت في هذا الشأن، وإن الحكومة التي تشكلت تضم ١٥وزيراً من إئتلاف الحريري وعشر وزراء من المعارضة ومن بينهم وزيران من حزب الله.[٨]

إلا أن هذه الحكومة لم ترَ النور إلا في ظل تسوية سُمّيت بـ س/س أي سعودية/سويا، فقد تشكلت الحكومة في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩، وتألفت على أساس صيغة الدوحة بصورة لا تعطي الأكثرية قدرة التفرد، ولا الأقلية قدرة التعطيل، التي وزع الحكومة حسب ذكر بما سبق، فلم تثمر المعادلة السياسية طويلاً فتم التوصل إلى حل عبر ما يسمى الوزير الملك، وهو وزير الدكتور عدنان السيد حسين، والذي أُعدّ من حصة رئيس الجمهورية، لكن تم اختياره بموافقة حزب الله وحركة أمل وكان المفروض أن تنجح هذه الحكومة في معالجة الأوضاع الداخلية، لكن الخلافات برزت مجدداً، لاسيما حول المحكمة الدولية والقرار ألضني وشهود الزور.[٩] وفي عام ٢٠١١ دخلت لبنان مرحلة جديدة من الصراع وتطور الأزمة فيها، والذي حصل بين لبنان وإسرائيل، وذلك بسبب حقول النفط والغاز في البحر المتوسط، مما زادت هذه الحادثة من أوضاع البلاد إلى الأسوأ. وبعد مصادقة الحكومة الإسرائيلية في ١٠ تموز

٢٠١١ على خطة تعديلات على حدودها البحرية الشمالية، وذلك حسب الإتفاقية بين الحكومة اللبنانية مع الحكومة القيصرية عام ٢٠٠٧، والتي ضمت – حسب هذه الإتفاقية – جزءاً من المنطقة الإقتصادية اللبنانية بطول ١٧ كيلومتراً ومساحة بلغت نحو (١٥٠٠) كيلومتراً مربّعاً، ومنعت لبنان الفرصة للمطالبة بحقها من هذه الحقول، كما تجاهلت إسرائيل الإحتجاجات من الشعب اللبناني التي رفضت تعديلاتها على الحدود البحرية، ثم أعلن وزير إلكيان الصهيوني آنذاك وهو (آقيجودو) بأن إلكيان الصهيوني لن تسمح بأي إستفزاز ضد منشآت الغاز، وعند الإعتداء على هذه المنشآت سوف تردّ بشدة ضد دولة لبنان.[١٠] شهد لبنان ركوداً إقتصادياً وتردي الأوضاع الإقتصادية وازدياد الفقر والبطالة، بحيث أدى إلى إرتفاع الأسعار، كما توقع البنك الدولي في حصول إنكماش في ٢٠١٩. أما حالياً فإن التوقع في الركود سوف يكون أكبر وأشد، وهذا سببه الضغوط الإقتصادية والمالية المتزايدة، وسوف ترتفع نسبة الفقر في لبنان حسب دراسة الوضع من قبل البنك الدولي إلى ٥٠%، حيث تفاقم الوضع الإقتصادي، لاسيما إرتفاع البطالة بشكل حاد، وخصوصاً بين أعمار الشباب، وكانت أعداد اللبنانيين الفقراء – حسب تقديرات البنك الدولي – كانت تصل إلى نحو الثلث نحو (٣٣%) عام ٢٠١٨، حيث كانت النسبة ٢٧،٤% في ٢٠١٢، وبهذا سوف يكون المتضرر الأكبر هي الطبقة الفقيرة والوسطى في مثل هذه الأزمات.[١١] وسبب إزدياد الطلب على الدولار من قبل التحركات الشعبية، إشتدت الأزمة وشحّ الدولار في الأسواق، لاسيما (إستعمال الدولار بدل العملة الوطنية)، حيث بلغ مستوى ٧٣،٤% في يوليو/تموز ٢٠٠٨، التي إنعكست على الليرة اللبنانية وارتفاع معدل الفائدة من يوم إلى يوم آخر، وبسبب شحة السيولة أدى إلى بروز أزمة في إستيراد بعض السلع الحيوية، مثل الطحين والدواء والمحروقات، وقام مصرف لبنان بإصدار العديد من التعليمات حول العملة لتمويل إستيراد هذه السلع، لكنها لم تفلح إلى الآن في حل هذه المشكلة.[١٢] وأن أكثر من ٦٠ ألف موظف فقدوا وظائفهم منذ نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني٢٠١٩، كما وجد آلاف من البنانيين أنفسهم مهددين بخسارة وظائفهم، وإن إجمالي الوظائف التي فقدها اللبنانيون منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ هو ٢٢٠ ألف وظيفة، أي زيادة نسبتها إلى حوالي ٣٨%.[١٣] وإلى قضية النازحين السوريين إلى لبنان أعباء على الوضع الاقتصادي، إن على مستوى الخدمات العامة من ماء وكهرباء ومواصلات، وإن على مستوى أسعار الإست هلاك لتزايد الطلب، وعلى مستوى الإيجارات وأجور المستخدَمين. وقدّر البنك الدولي مجمل الخسائر المترتبة على الاقتصاد اللبناني من جراء الأزمة السورية وتدفق اللاجئين في فترة ما بين الأعوام

٢٠١١-٢٠١٤ بنحو ٧٠٥ مليار دولار، ومازال ضعف المالية العامة في لبنان يعيق تحقيق انتعاش اقتصادي محتمل، مع ارتفاع نفقات الدولة، وتراجع الإيرادات الضريبية، فوصل معدل عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠،٥% في عام ٢٠١٣، ووصلت نسبة الدَيْن العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٤٢%، مقارنة مع ١٣٤% عامي ٢٠١١و٢٠١٢، وهناك سبب آخر للأزمة الاقتصادية، هو أن القطاع المصرفي اللبناني برهن مجدداً عن منعه تجاه التوترات السياسية الإقليمية، وتباطؤ الحركة الاقتصادية، وتعود تلك المناعة إلى الثقة بهذا القطاع من قبل المودعين المحليين وإلى استمرار تدفق تحويلات المغتربين.[١٤] وعند عام ٢٠١٦ بدأت البنوك تعرض أسعار فائدة إستثنائية للودائع الدولارية الجديدة، وحتى أسعار فائدة إستثنائية على نحو أكبر للودائع بالليرة اللبنانية، والدولار عملة مقبولة بشكل رسمي في الاقتصاد المدولر. وكان المدخرون يحصلون على فوائد ضعيفة في أماكن أخرى من العالم. ونظراً لأن الليرة اللبنانية مربوطة بالدولار عند ١٥٠٠ ليرة لأكثر من عقدين، ويمكن مبادلتها بحرية في البنك أو عند ماكينة حساب المشروبات بالمتاجر، وظل لبنان مضطرباً على الصعيد السياسي. وتركت الأطراف المتنافسة البلاد بدون رئيس في معظم عام ٢٠١٦. لكن مصرف البنك المركزي، بقيادة المصرفي السابق لدى (ميريل لينش رياض سلامة) الذي يتولى منصب حاكم المصرف منذ ١٩٩٣، ويحسب بعض الحسابات، فإن أصول البنك المركزي تعرضت للمحو والزيادة بفعل ما يدين به، لذا فإنه ربما ما يكون يتكبد خسائر كبيرة.[١٥]

ومن الأسباب الأخرى لأزمة لبنان هي أزمة نفايات عام ٢٠١٥، حيث تكدست النفايات في شوارع بيروت، والحكومة تعتمد لإجراءات مؤقة لسد الثغرات لا تحل مشاكل لبنان الأساسية في إدارة النفايات، ما يؤدي إلى تكاليف بيئية وصحية هائلة، رغم إقرار قانون لإدارة النفايات الصلبة في ٢٠١٨ يُظهر حرق النفايات في الهواء الطلق، تستمر البلديات بهذه الممارسات، معرّضة صحة السكان المجاورين للخطر، لاسيما الأطفال وكبار السن.[١٦] وفي عام ٢٠١٨ كانت السياحة الخارجية منها دون إنقطاع، وكانت أعلى قيمة لذلك الصافي عام ٢٠١٠، حين بلغ ٣،١ مليار دولار، بينما كان أقل صافي عام ٢٠١٤ حين حقق ١،٥ مليار دولار، وهذه الأمور التي هبطت فيها السياحة في لبنان ليست بأزمة، والأصح زادت الأزمة الإقتصادية فيها، لاسيما إنفجار ميناء بيروت الذي يُعد الميناء الرئيسي لحركة التجارة للبلاد، فإنه يتوقع زيادة التدفق السلبي لخدمات النقل لعام ٢٠٢٠، خاصة مع تحول السفن ترانزيت كانت تحصل على خدمات من ميناء بيروت إلى

مواني‌ء أخرى بالبحر المتوسط، وكذلك إنخفاض حركة التجارة بميناء بيروت، التي كانت تتجه نسبة ٤٠% من بضائعه الواصلة إلى سوريا بعد قدومها للميناء، كما تحقق خدمات التأمين عائداً سلبياً مستمراً ما بين عامي ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٨ بلا إنقطاع. وكانت أعلى قيمة لصافي التدفق الخارج عام ٢٠١٣ بنحو ٤١٩ مليون دولار، بينما كانت أقل قيمة عام ٢٠١٧ بنحو ٢٣ مليون دولار فقط. ويتوقع كثير من الخبراء تحمل شركات التأمين اللبنانية أعباء ضخمة نتيجة تأمينها على المنشآت التي تضررت بانفجار بيروت في الرابع من أغسطس ٢٠٢٠، بينما يرى البعض أن شركات إعادة التأمين بالخارج سوف تتحمل جانباً من تلك التعويضات التي تلتزم شركات التأمين اللبنانية بسدادها.[١٧]

ومن الأسباب الأخرى لأزمة لبنان هو الإقتصاد اللبناني السياسي، الذي تم تقاسم السلطة ومقدرات الدولة التي خضعت إلى عملية توزيع الأدوار منذ ما بعد الطائف. وقد اعتمد لبنان خلال تلك الفترة الماضية على رؤوس الأموال المتدفقة من المصارف، من خلال التحويلات المالية للمغتربين، كذلك من قبل الإستثمار الأجنبي المباشر، كذلك عمل على الإقتراض من الخارج. وبقي الأمر كذلك حتى عام ٢٠١١، ثم أخذت الحسابات الخارجية بالجفاف، واحدة تلو الأخرى، حتى بلغ العجز المالي في ميزان المدفوعات مستويات لم يبلغها حتى بالسنوات التي مرّ بها لبنان خلال الحرب الأهلية، وسبب ذلك تقلص مصادر تدفق الأموال الخارجية، وذلك بسبب الإنخفاض الذي حصل على السلع والخدمات، وتقليص الإستثمار الأجنبي، وخصوصاً الخليجي منه. كذلك بسبب توقف القروض التي كان لبنان يتقاضاها من الدول في السابق.[١٨] ومن أوجه الفساد الأُخر، هي حين بدأت عملياً منذ إستقالة الرئيس سعد الحريري في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، من السعودية، بحيث قُدرت قيمة الودائع اللبنانية المسحوبة، بين عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) تقدر بحوالي ١٠ مليارات دولار،[١٩] وأصبح لبنان أحد أكثر الدول مديونية حول العالم، مشيراً إلى أن الغياب شبه التام للسياسات المالية والإقتصادية، لمدة ثلاثين عاماً أجبر مصرف لبنان على توسيع نطاق عملياته، لتتخطى النطاق النقدي إلى النطاقين الإقتصادي والمالي، وبيّن أن حجم الإئتمان المقدم من قبل المصارف إلى القطاع الخاص المقيم بنهاية عام ٢٠١٨، وصل نحو ٣٦ مليار دولار، بالإضافة إلى تمويل الدولة مباشرة نحو ٣٣،٤ مليار دولار. وبسبب العجز المتواصل في ميزان المدفوعات دفعت بمصرف لبنان إلى إعتماد هندسات مالية مكلفة، بهدف كسب الوقت وتحسين وضعية الحساب الجاري اللبناني.[٢٠]

كشفت الأحداث الأخيرة بشكل متزايد، مثل الأزمة الإقتصادية والسياسية في لبنان، عن جوانب الهشاشة في المنطقة التي تم تضمينها

بالكامل في البيانات، كان معظمها من عام ٢٠١٨. كما أدت الأزمة الصحية والإقتصادية لكوفيد – ١٩ إلى تفاقم جميع أبعاد الهشاشة حول العالم، بالإضافة إلى تزايد إنعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة الإجتماعية، والعتق السياسي وانتهاكات القواعد والمعايير الديمقراطية، لاسيما في السياقات الهشة ٢٠٢٠، وعلى الصعيد العالمي. حيث سيقع ما يُقدر بنحو ١٥٠ مليون شخص في براثن الفقر المتوقع بحلول ٢٠٢١،[٢١] ومن الأسباب الأخرى اللازمة الإقتصادية في لبنان التي من نتائجها إنخفاض قيمة الإستيراد، وهذا ما أظهرته الأرقام التي نشرها المصرف المركزي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وقد أدى إنخفاض الصادرات وتحويلات المغتربين المالية في عام ٢٠١٨، علاوة على ذلك أصبح المغترب بحاجة إلى إرسال مبالغ أقل إلى عائلته، كما يحاول بعضهم إرسال الأموال مع أقارب أو أصدقاء، بسبب فقدان الثقة بالنظام المصرفي،[٢٢]

كما دخلت لبنان أزمة مع سوريا، وكان أحد الأسباب لدخول لبنان نفق الأزمة غير المسبوقة، حيث بدأت بخروج القوات السورية من لبنان بصورة غير متوقعة، ومن خلاله ولدت معادلة الضغط الدولي أرجحية في الميزان السياسي الداخلي للبنان.[٢٣] إسعملت سوريا وسيلة الضغط على لبنان من خلال منع صادرات لبنان عن طريق حدودها وإغلاقه أمام المنتجات اللبنانية، وهذا من أجل أن تخضع لبنان لإرادتها، لاسيما عندما وقف الجيش اللبناني في وجه الفدائيين الفلسطينيين، وهذا ما جعلها تلتجيء دمشق – في عهد الرئيس السوري حافظ الأسد – إلى هذه الطريقة، والتي استمرت من ٨ أيار حتى ١٧ آب من العام ١٩٧٣، مما دفع الإقتصاد اللبناني إلى شفير الإختناق، وهنا قادوا مجموعة من ممثلين لمختلف القطاعات الإقتصادية أن يضربون حصاراً على القصر، وهذا لحمل الرئيس إلى تلبية موقفه.[٢٤] د الهجرة السورية التي أثرت على إقتصاد لبنان، فعلى سبيل المثال، قام العديد من اللاجئين السوريين – البالغ عددهم ١،٥ مليون لاجيء – بإدخال أعداداً كبيرة من الماشية غير الملقحة إلى لبنان، تشكل عماد الإقتصاد الريفي في لبنان، ويمكن أن يؤثر ذلك بصورة كبيرة على الرفاه في الأرياف، لاسيما في المناطق الحدودية مع الجمهورية العربية السورية، وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٥ الدعم إلى دائرة الصحة العامة البيطرية اللبنانية لتنفيذ حملة تلقيح على الثروة الحيوانية سنتين لمكافحة إنتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.[٢٥]

يشهد لبنان أزمة إقتصادية، تُعتبر أحد أهم أسبابها، فضلاً عن فوائد ديون إعمار لبنان، بعد إتفاق الطائف، ثم كانت العقوبات الأمريكية التي تستهدف حزب الله لتصيب القطاع المصرفي اللبناني برمته بتداعتها، وجميعها ستترك أثرها

حتماً على المشهد السياسي اللبناني. تعاني الدولة اللبنانية من أزمات إقتصادية ومالية تجعلها عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة، وتترافق هذه الأزمات مع محيط مشتعل ما بين حروب مدمرة وصراعات عسكرية وعقوبات إقتصادية، الأمر الذي يجعل الكيان اللبناني بصيغته الحالية عرضة للتأثير بارتدادات التحولات في المنطقة بأكملها. ومن الخطأ الإعتقاد بأن الأزمة الإقتصادية في لبنانن هي وليدة أسباب آنية ومرحلية. فالإنكماش الإقتصادي وإرتفاع الدَيْن العام والعجز المالي هو نتاج تراكمات النظام السياسي، يحمل في طياته بذور التناقضات والصراعات، ولنهج إقتصادي غير منتج تمتد جذوره منذ نشأة الجمهورية اللبنانية، وقد أسهمت الأحداث في سوريا في العام ٢٠١١ في كشف هشاشة واهتراء الوضع الداخلي اللبناني الطائفي والمذهبي، وأظهرت نموذج فشل الإقتصاد اللبناني في مواجهة التحديات، بل وفي الوقاية من الأزمات.[٢٦] وقال البنك الدولي إن الإنهيار الإقتصادي في لبنان هو بالفعل أحد أعمق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث، وفي تقرير لافت، حمل البنك الدولي ما سماه الإستجابة عبر سياسات غير ملائمة على نحو متعمد من النخبة الحاكمة مسؤولية تفاقم إنهيار مالي من المرجح أن يكون من بين أحد أخطر عشر أزمات، أو ربما من بين أخطر ثلاث عالمياً. منذ منتصف القرن التاسع عشر، تقلص الناتج المحلي الإجمالي بالفعل من ٥٥ مليار دولار في ٢٠١٨ إلى ما يُقدّر بنحو ٣٣ مليار دولار العام الماضي. وتخلّف لبنان عن سداد ديونه وانهارت عملته.[٢٧]

وقد تواصل حراك الشارع بأشكال متعددة ومختلفة طيلة الفترة الماضية، وهو ما أقلق الطبقة السياسية المستفيدة من النظام الطائفي، فراحت تعمل بكل الوسائل والطرق، لاسيما البطالة التي انتشرت في صفوف الشباب، بلغت مستويات غير معهودة، وفاقت ٣٠%، ومعدلات النمو الإقتصادي في حالة تراجع دائم، أصبح ينخر مفاصل الدولة ومؤسساتها، وشهدت موازنات العام ٢٠١٩ التي أُقرّت، والعام ٢٠٢٠، التي كانت تناقش فرض المزيد من الضرائب والرسوم على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، واتساع الهدر في المال العام، حتى أصبح يتقاذف المسؤولون الإتهامات عنها في وسائل الإعلام وأمام القضاء. كل ذلك جعل الوضع الإقتصادي في لبنان كارثياً، ويحتاج إلى حلول سريعة وسحرية، فيما راهن البعض على حقول النفط والغاز المُكتشف في المياه الإقليمية اللبنانية، بينما راهن آخرون على مساعدات مالية يمكن أن تُقدَّم للبنان كجزء من الحلول المنتظَرة للمنطقة، لاسيما فيما يتصل بقضية اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، في حين راهن قسم ثالث لحل الأزمة الإقتصادية على المشاركة

في إعادة إعمار سوريا، إلا أن أياً من هذه أو تلك لم تأت بعد، لذا فإن التحدي الإقتصادي المالي مازال قائماً، وهو التحدي الأساسي الذي فجر التحديات الأخرى.[٢٨] دعت فصائل المقاومة الفلسطينية في منطقة البقاع، وكالة الأونروا إلى القيام بواجباتها تجاه الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بفعل الأزمة الإقتصادية التي تشهدها البلاد.[٢٩]

تداعيات كورونا على الواقع اللبناني

فيروس كوفيد – ١٩ المستجد هو نوع جديد من الفيروسات، مجهول المصدر حتى الآن. لم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة (رودهان) الصينية في أواخر العام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠ أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية (فيروس كورونا المستجد) على الإلتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في ٢٢شباط الإسم الإنجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد إلى covid–19. ومن تداعيات هذا الفيروس الذي جاء هذا التفشي وسبب صدمة كبيرة للإقتصاد العالمي عام، ولبنان خاص، الذي عرقل فيها الإنتاج والإمداد والنقل الجوي والحركة عبر العالم أجمع، كما عزل دولاً ووضعها تحت الحجر الصحي، ودول أخرى تحت حظر التجوال، كما أصاب إقتصاد العالم بقطاعاتها، منها الطيران والنقل والسياحة الذي تسبب بخسائر فادحة، الذي سجلت معظم الدول إقتصادياتها المتقدمة الزيادة الأكبر على الإطلاق في مستويات العجز المالي العام، ومن ضمنها لبنان، وذلك بسبب الإنفاق العام وتراجع الإيرادات، كذلك تراجع المتحصلات الضريبية نتيجة ركود الإقتصاد، مما سبب أزمة إقتصادية في معظم الدول، أزمة صحية مرتبطة بانتشار وباء كوفيد ١٩، فمن الصعوبة عزل أوجه هذه الأزمات عن بعضها بعضاً مع تمايز أزمة كوفيد ١٩، مولّدة آثاراً منفردة لهذه الأزمة.[٣٠] وبسبب كورونا واجه لبنان أسوأ أزمة إقتصادية مرّت به منذ أعوام. كما تعود بعض الأسباب إلى ما قبل فيروس كوفيد ١٩، فقد جاءت هذه الجائحة لتزيد الوضع سوءاً على لبنان، ومنها الليرة اللبنانية التي فقدت أكثر من ٧٠% من قيمتها منذ كانون الثاني ٢٠٢٠، لاسيما تفاقم الدَيْن والعجز التجاري وانخفاض التحويلات الخارجية، كذلك بسبب سحب المليارات من المصارف وتهريبها، لدرجة أن المصارف عمدت إلى فرض قيود على عمليات السحب، وهذا يسبب نقصاً بالإحتياطي من الدولار الأمريكي في المصارف.[٣١]

من جملة الأسباب لتفاقم الأزمة في لبنان هي كارثة إنفجار المرفأ وتفشي فيروس كورونا، وقبلها الإنهيار الإقتصادي الذي شهده لبنان منذ عام ٢٠١٩، وبات أكثر من ٩٠% من قيمتها أمام الدولار، فيما ارتفعت أسعار المواد

الأساسية، كما تعرّض أكثر من نصف اللبنانيين الذين وصل الحال بهم إلى خط الفقر، كما أن أكثر من ٧٠٠% بأن إرتفاع الموارد في لبنان، كما انطلقت بعد الظهر في لبنان المصادف الأربعاء مسيرات عدة في العاصمة بيروت، بمناسبة مرور سنة على الإنفجار الذي أدى إلى الإنهيار الإقتصادي في المدينة، الذي بات ينهش البلاد منذ مدة.[٣٢] كذلك لبّى عدد من اللبنانيين الدعوات التي تتناقلها بالأمس على مواقع التواصل الإجتماعي، وذلك من أجل قطع طرقات الإحتجاج على إرتفاع الأسعار بسبب الأزمة الإقتصادية التي عاشها الشعب اللبناني، وسط تفاقم المأزق الإقتصادي والسياسي في لبنان، ووصول الليرة إلى مستويات منخفضة، مما جعل مجموعة من المتظاهرين إقتحام مبنى وزارة الشؤون الإجتماعية في العاصمة بيروت،[٣٣] كما أثرت القوة الأجنبية التي كان لها الدور الأبرز في قضية لبنان التي اعتُبرت من أصعب القضايا في التأريخ العربي الحديث، بحيث شاركت القوى الأجنبية على التأثير المباشر على أزمة لبنان من خلال الطوائف اللبنانية، وتجلّى ذلك واضحاً، والتي ارتبطت مع القضايا العربية منذ فترات طويلة.[٣٤]

ومن الأسباب الأخرى لواقع الأزمة الإقتصادية وانهيار الإقتصاد المالي، التي تُعتبر أهم الأسباب في لبنان، وفي آذار/مارس٢٠٢٠ تخلفت الحكومة عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة نهوض عُلّقت لاحقاً بسبب خلافات بين المفاوضين اللبنانيين، وخلال أقل من عامين، خسر عشرات الآلاف وظائفهم أو جزءاً من رواتبهم، لاسيما تراجع سعر الدولار أمام صرف الليرة العملة اللبنانية إلى أن فقدت أكثر من ٨٥% من قيمتها، وبات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وارتفع معدل البطالة في لبنان، وفي عام ٢٠٢٠ إنكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢٠،٣%، بعد إنكماشه بنسبة ٦-٧% عام ٢٠١٩.[٣٥] لم تُعِد السلطة المركزية اللبنانية الوجود الفاعل على أرض الواقع، وهذا من خلال الحرب الأهلية الواقعة، وبين الإجتياح الإسرائيلي، كما قامت المليشيات من خلال تطور الأمور بالإستيلاء على جميع المواقع البرية والبحرية، كما تفككت الأجهزة العسكرية كافة، بحيث فقدت المالية العامة جميع مواردها، إلا نصيبها من أرباح مصرف لبنان (٨٠% من هذه الأرباح). كما وصلت معدلات التضخم إلى أكثر من ١٠٠% التي ضاعفت هذه المعدلات، وزادت المضاربة ضد الليرة اللبنانية.[٣٦] كما في عام ٢٠١٨ أطلقت حركة مواطنون ومواطنات في الدولة وتحذيرها من الإفلاس التام، ومن خلاله دعت زعماء الطوائف إلى التفاوض على تسليم سلمي للسلطة لأنهم عاجزون تماماً عن إدارة الأزمة التي باتت محتومة.[٣٧]

ومن الأسباب الأخرى للأزمة الإقتصادية في لبنان معدل التضخم الذي تجاوز ١٠٠%، سجل معدل التضخم الذي يظل يعاني من إنهيار إقتصادي كبير وتفاقم لأزماته، من دون أن تلوح بارقة أمل في المستقبل المنظور. وكشفت البيانات الرسمية للإدارة المركزية للإحصاء اليوم الأربعاء في عام ٢٠٢٠، أن معدل التضخم في يوليو/تموز الماضي قد قفز بنسبة تجاوزت الـ١٢%، مقارنة بأقل من ٩٠% سُجلت في يونيو/حزيران، وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٣٦%، والملابس ٤٠٩%، وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة ٤٧٣%، وقالت وكالات تابعة للأمم المتدة أن أكثر من ٥٠% من سكان لبنان باتوا على حافة السقوط في براثن الفقر، ويكافحون من أجل الوفاء بأساسيات الحياة.[٣٨] ثم جاءت كورونا بالتوازي مع الأزمة الإقتصادية اللبنامية، فضلاً عن الأزمة السياسية المستفحلة، لتزيد من معاناة الشعب اللبناني. ورغم الإنفجار الهائل في مرفأ بيروت (٤ أغسطس/آب٢٠٢٠) والمبادرة الفرنسية التي تلته مقترحاتها لحل الأزمة الإقتصادية، إلا أن الخلاف السياسي الحاد بين القوى السياسية في الداخل اللبناني يقف عقبة أمام أي حل منشود، وأوله تشكيل حكومة من أجل معالجة جدية للأزمة، مع مقاربات الخارج للحل. واعتمد مصرف لبنان سياسة دعم المواد الأساسية، للحؤول دون انهيار البلد، وتوفير حاجيات الناس، لكن بالمقابل إنخفض الإحتياطي فيه ليصل إلى مشارف عتبه الإحتياطي الإلزامي ١٧،٥ مليار دولار، ما يهدد جميع القطاعات، وخاصة الأساسية منها. ومع اقتراب نهاية العام الجاري (٢٠٢٠) ووصول الإحتياطي إلى عتبة الإحتياطي الإلزامي للمصارف، يزيد خوف اللبنانيين من عدم قدرة مصرف لبنان على الإستمرار في سياسة الدعم هذه، لأن مصرف لبنان – بحسب تصريحات المسؤولين اللبنانيين أنفسهم – لا يستطيع إستخدام متطلبات إحتياطي المصارف لتمويل التجارة بمجرد وصول الإحتياطي إلى هذه العتبة.[٣٩]

وفي ظل الأزمة الإقتصادية التي يعانيها الشعب اللبناني، والآثار السلبية، كوباء كورونا، تعرض القطاع الزراعي والصناعي للضغط خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ فالواردات تراجعت وتناقصت كثيراً بسبب هذا الوباء، وشهدت الصادرات الزراعية إزدياداً باعتبار أن المنتجات المحلية باتت أكثر تنافساً في نظر المشترين الأجانب، وانخفضت الصادرات الصناعية، وذلك بسبب صعوبة إستيراد المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، كما تراجعت الواردات الصناعية جراء هبوط قيمة العملة الوطنية، لاسيما عام٢٠٢٠، حيث انخفضت الواردات الصناعية وتراجعت نسبتها إلى ٥٣،٢% بعدما كانت قد تراجعت بنسبة ٠،٤% في نفس العام، بحيث ارتفعت قيمة المبيعات

العقارية من ١٢٤،١٦٣ دولار إلى ١٩٨،٢٧٦ دولار بين الفترتين، وقد شملت أكثر المناطق في لبنان، والأخص بيروت.[٤٠] كذلك لعب الصراع القتالي بين حزب الله وإسرائيل، مما زاد من إندلاع الأزمة في لبنان، حيث توصلت الولايات المتحدة مع فرنسا إلى إتفاق أولي بشأن موضوع مجلس الأمن، الذي يدعو فيه إلى توقف القتال بين الطرفين من الأعمال القتالية التي اندلعت بين كل من حزب الله اللبناني وإسرائيل، والذي حدد فيه المجلس الخطوات الأولى لإنهاء القتال بين الطرفين، لكن الإتفاق لم يُذكر فيه تبادل السجناء أو دعوة إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية، مما أدى إلى إنشقاق الأعضاء في المجلس، وهذا خلال إجتماعاتهم لدراسة الوضع بين الطرفين.[٤١]

وبعد التدهور المريع في العملية المحلية، ما قد يُدخل البلاد في نفق مظلم أياماً صعبة للغاية يعيشها اللبنانيون، يعيش بها الشعب تحت وطأة أزمة إقتصادية هي الأسوأ في تأريخه، حيث تزامنت مع التدهور السياسي بسبب عدم تشكيل حكومة مستقرة حتى يومنا هذا، حيث أثرت الأزمة وانعكاساتها على حياة المواطنين، وهذه الأمور المتراكمة، التي عرّضت الكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين والتي تدفع البلاد إلى الإنهيار التام.[٤٢] وإن ما يشهده لبنان من فوضى في الحياة السياسية ناجم من الأساس عن الواقع الطائفي الذي مرّت به لبنان بالأعوام القديمة، الذي فتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الأصعدة، وبذلك بقي الخلل في تركيبة نظامه السياسي والدستوري الذي مرّ به لبنان، والذي أثر على واقعه الجغرافي السياسي، والتي اعتمدت الطائفة السابقة في وجودها على وجود الكيان نفسه، والتي رافقت مسيرة النظام السياسي في لبنان منذ انطلاقته الأولى في عام ١٩٢٠، وهذا ما زاد في تعقيد الأمور، الذي نجم عن تشابك وضع لبنان السياسي والمذهبي مع وضعه الجغرافي السياسي الذي جعل منه محوراً أساسياً في قلب الصراع العربي – الكيان الصهيوني.[٤٣] لا يكون حال المجتمع المدني أفضل حال من المجتمع السياسي، لاسيما الأحزاب السياسية والصراعات الحزبية، حين تعتبر الأحزاب هي النظام الأول السياسي للحياة السياسية فيه، مما تؤدي أو تؤثر الإنقسامات السياسية داخل مجلس النواب اللبناني، والتي وُضعت على أسس حزبية. ويتشكل الحزب الأكثر الناتج من الأغلبية لنوابه الذي تشكل داخل مجلس النواب الذي يمثل الحزب الناتج عنه.[٤٤]

إذ يواجه لبنان – منذ أكثر من عام ونصف – تحديات متفاقمة، أكبر أزمة إقتصادية ومالية في زمن السلم وجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، وكم أشار تقرير مرصد الإقتصاد اللبناني الكساد المتعمَّد، فإن استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة، كانت

غير كافية إلى حد كبير، ولا يعود ذلك إلى الثغرات على مستوى المعرفة والمشورة الجيدة، وإنما يعود إلى غياب التوافق االسياسي، أو وجود توافق سياسي حول حماية نظام إقتصادي مفلس، فالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتنامية الخطورة تهدد بقصور النظام الوطني، بما ذلك من آثار إقليمية، وربما عالمية، ولاتزال الأوضاع المالية في لبنان آخذة في التدهور، في حين ؟؟؟ أن التواصل إلى التوافق في الآراء بين الجهات المعنية الرئيسة بشأن تقاسم أعباء الخسائر أمر بعيد المنال، كما برز أكثر من سكان لبنان تحت خط الفقر، حيث يعاني الجزء الأكبر من القوى العاملة التي تحصل على أجورها بالليرة اللبنانية من إنخفاض القوى الشرائية، مع إرتفاع معدل البطالة.(٤٥)

مما تقدم يتضح ان وطأة الأزمة الإقتصادية في لبنان يوماً تلو الآخر، وتنتج عنها عشرات الأزمات المتفرعة التي ضربت كافة قطاعات الإنتاج، إذ لم تسلم من تداعياتها أي مهنة أو عمل أو مؤسسة في البلاد. عشرات المحال التجارية والشركات والمؤسسات والمشاريع الإستثمارية تتوقف عن العمل، وبعض المهن تندثر نهائياً، لاسيما تلك التي تقوم على الإستيراد من الخارج، أو تعتمد على مواد أساسية منقطعة، خلال تلك الظروف. ترتفع نسبة العاطلين عن العمل حتى تجاوزت ٤٠% من سكان البلاد وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فيما يقدر البنك الدولي أن شخصاً من كل ٥ فقد وظيفته منذ خريف ٢٠١٩، وإن ٦١% من الشركات – في لبنان– قلّصت موظفيها الثابتين بمعدل ٤٣%. ورغم مرارة هذا الواقع الذي يتزامن مع إرتفاع نسب الفقر المتوقع، إلا أن الأزمة اللبنانية لا تمثل إستقلالاً للأزمة على غرار الأسواق السوداء الناشئة، القائمة على الإحتكارات ومضاربات واستغلال معاناة الناس وحاجاتهم.(٤٦) ومع إستمرار تردّي الأوضاع الإقتصادية في لبنان والفشل في تشكيل الحكومة. يطالب لبنانيون الإتحاد الأوربي بفرض عقوبات على مسؤولين يحمّلونهم المسؤولية في أزمة البلاد الخانقة، وفيما تدرس بعض الدول بعض دول الإتحاد فرض عقوبات تحذّر الخبراء من العواقب، إذ أنه بلا حكومة منذ أكثر من عام، فيما يحذّر خبراء من أن الإقتصاد اللبناني على شفا الإنهيار بعد عقود من سوء الإدارة والفساد. وشهد الشهر المنصرم الكثير من القصص، بعضها تافه، وبعضها مرعب، حيال ما وصلت إليه الأمور في لبنان.(٤٧)

تداعيات كورونا والازمة الاقتصادية في لبنان

لتفاقم الأزمة في لبنان هي كارثة إنفجار المرفأ وتفشي فيروس كورونا، وقبلها الإنهيار الإقتصادي الذي شهده لبنان منذ عام ٢٠١٩، وبات أكثر من ٩٠% من قيمتها أمام الدولار، فيما ارتفعت أسعار المواد الأساسية، كما تعرّض أكثر من نصف اللبنانيين الذين وصل الحال بهم

إلى خط الفقر، كما أن أكثر من ٧٠٠% بأن إرتفاع الموارد في لبنان، كما انطلقت بعد الظهر في لبنان المصادف الأربعاء مسيرات عدة في العاصمة بيروت، بمناسبة مرور سنة على الإنفجار الذي أدى إلى الإنهيار الإقتصادي في المدينة، الذي بات ينهش البلاد منذ مدة.[٤٨] كذلك لبّى عدد من اللبنانيين الدعوات التي تتناقلها بالأمس على مواقع التواصل الإجتماعي، وذلك من أجل قطع طرقات الإحتجاج على إرتفاع الأسعار بسبب الأزمة الإقتصادية التي عاشها الشعب اللبناني، وسط تفاقم المأزق الإقتصادي والسياسي في لبنان، ووصول الليرة إلى مستويات منخفضة، مما جعل مجموعة من المتظاهرين إقتحام مبنى وزارة الشؤون الإجتماعية في العاصمة بيروت،[٤٩] كما أثرت القوة الأجنبية التي كان لها الدور الأبرز في قضية لبنان التي اعتُبرت من أصعب القضايا في التأريخ العربي الحديث، بحيث شاركت القوى الأجنبية على التأثير المباشر على أزمة لبنان من خلال الطوائف اللبنانية، وتجلّى ذلك واضحاً، والتي ارتبطت مع القضايا العربية منذ فترات طويلة.[٥٠]

ومن الأسباب الأخرى لواقع الأزمة الإقتصادية وانهيار الإقتصاد المالي، التي تُعتبر أهم الأسباب في لبنان، وفي آذار/مارس٢٠٢٠ تخلفت الحكومة عن دفع ديونها الخارجية، ثم بدأت مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة نهوض عُلّقت لاحقاً بسبب خلافات بين المفاوضين اللبنانيين، وخلال أقل من عامين، خسر عشرات الآلاف وظائفهم أو جزءاً من رواتبهم، لاسيما تراجع سعر الدولار أمام صرف الليرة العملة اللبنانية إلى أن فقدت أكثر من ٨٥% من قيمتها، وبات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وارتفع معدل البطالة في لبنان، وفي عام ٢٠٢٠ إنكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢٠،٣%، بعد إنكماشه بنسبة ٦-٧% عام ٢٠١٩.[٥١] لم تُعِد السلطة المركزية اللبنانية الوجود الفاعل على أرض الواقع، وهذا من خلال الحرب الأهلية الواقعة، وبين الإجتياح الإسرائيلي، كما قامت المليشيات من خلال تطور الأمور بالإستيلاء على جميع المواقع البرية والبحرية، كما تفككت الأجهزة العسكرية كافة، بحيث فقدت المالية العامة جميع مواردها، إلا نصيبها من أرباح مصرف لبنان (٨٠% من هذه الأرباح). كما وصلت معدلات التضخم إلى أكثر من ١٠٠% التي ضاعفت هذه المعدلات، وزادت المضاربة ضد الليرة اللبنانية.[٥٢] كما في عام ٢٠١٨ أطلقت حركة مواطنون ومواطنات في الدولة وتحذيرها من الإفلاس التام، ومن خلاله دعت زعماء الطوائف إلى التفاوض على تسليم سلمي للسلطة لأنهم عاجزون تماماً عن إدارة الأزمة التي باتت محتومة.[٥٣]

الاثار السياسية للازمة الاقتصادية في لبنان

للأزمة الإقتصادية في لبنان سبب من اسبابها هو معدل التضخم الذي تجاوز ١٠٠%، اذ سجل معدل التضخم الذي يظل يعاني من إنهيار إقتصادي كبير وتفاقم لأزماته، من دون أن تلوح بارقة أمل في المستقبل المنظور. وكشفت البيانات الرسمية للإدارة المركزية للإحصاء اليوم الأربعاء في عام ٢٠٢٠، أن معدل التضخم في يوليو/تموز الماضي قد قفز بنسبة تجاوزت الـ١٢%، مقارنة بأقل من ٩٠% سُجلت في يونيو/حزيران، وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٣٦%، والملابس ٤٠٩%، وخدمات المطاعم والفنادق بنسبة ٤٧٣%، وقالت وكالات تابعة للأمم المتدة أن أكثر من ٥٠% من سكان لبنان باتوا على حافة السقوط في براثن الفقر، ويكافحون من أجل الوفاء بأساسيات الحياة.[٥٤] ثم جاءت كورونا بالتوازي مع الأزمة الإقتصادية اللبنامية، فضلاً عن الأزمة السياسية المستفحلة، لتزيد من معاناة الشعب اللبناني. ورغم الإنفجار الهائل في مرفأ بيروت (٤ أغسطس/آب٢٠٢٠) والمبادرة الفرنسية التي تلته مقترحاتها لحل الأزمة الإقتصادية، إلا أن الخلاف السياسي الحاد بين القوى السياسية في الداخل اللبناني يقف عقبة أمام أي حل منشود، وأوله تشكيل حكومة من أجل معالجة جدية للأزمة، مع مقاربات الخارج للحل. واعتمد مصرف لبنان سياسة دعم المواد الأساسية، للحؤول دون انهيار البلد، وتوفير حاجيات الناس، لكن بالمقابل إنخفض الإحتياطي فيه ليصل إلى مشارف عتبه الإحتياطي الإلزامي ١٧،٥ مليار دولار، ما يهدد جميع القطاعات، وخاصة الأساسية منها. ومع اقتراب نهاية العام الجاري (٢٠٢٠) ووصول الإحتياطي إلى عتبة الإحتياطي الإلزامي للمصارف، يزيد خوف اللبنانيين من عدم قدرة مصرف لبنان على الإستمرار في سياسة الدعم هذه، لأن مصرف لبنان – بحسب تصريحات المسؤولين اللبنانيين أنفسهم – لا يستطيع إستخدام متطلبات إحتياطي المصارف لتمويل التجارة بمجرد وصول الإحتياطي إلى هذه العتبة.[٥٥]

وفي ظل الأزمة الإقتصادية التي يعانيها الشعب اللبناني، والآثار السلبية، كوباء كورونا، تعرض القطاع الزراعي والصناعي للضغط خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ فالواردات تراجعت وتناقصت كثيراً بسبب هذا الوباء، وشهدت الصادرات الزراعية إزدياداً باعتبار أن المنتجات المحلية باتت أكثر تنافساً في نظر المشترين الأجانب، وانخفضت الصادرات الصناعية، وذلك بسبب صعوبة إستيراد المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، كما تراجعت الواردات الصناعية جراء هبوط قيمة العملة الوطنية، لاسيما عام٢٠٢٠، حيث انخفضت الواردات الصناعية وتراجعت نسبتها إلى

٥٣،٢% بعدما كانت قد تراجعت بنسبة ٠،٤% في نفس العام، بحيث ارتفعت قيمة المبيعات العقارية من ١٢٤،١٦٣ دولار إلى ١٩٨،٢٧٦ دولار بين الفترتين، وقد شملت أكثر المناطق في لبنان، والأخص بيروت.[٥٦] كذلك لعب الصراع القتالي بين حزب الله وإسرائيل، مما زاد من إندلاع الأزمة في لبنان، حيث توصلت الولايات المتحدة مع فرنسا إلى إتفاق أولي بشأن موضوع مجلس الأمن، الذي يدعو فيه إلى توقف القتال بين الطرفين من الأعمال القتالية التي اندلعت بين كل من حزب الله اللبناني وإسرائيل، والذي حدد فيه المجلس الخطوات الأولى لإنهاء القتال بين الطرفين، لكن الإتفاق لم يُذكر فيه تبادل السجناء أو دعوة إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية، مما أدى إلى إنشقاق الأعضاء في المجلس، وهذا خلال إجتماعاتهم لدراسة الوضع بين الطرفين.[٥٧]

وبعد التدهور المريع في العملية المحلية، ما قد يُدخل البلاد في نفق مظلم أياماً صعبة للغاية يعيشها اللبنانيون، يعيش بها الشعب تحت وطأة أزمة إقتصادية هي الأسوأ في تأريخه، حيث تزامنت مع التدهور السياسي بسبب عدم تشكيل حكومة مستقرة حتى يومنا هذا، حيث أثرت الأزمة وانعكاساتها على حياة المواطنين، وهذه الأمور المتراكمة، التي عرّضت الكثير من الخدمات المقدمة للمواطنين والتي تدفع البلاد إلى الإنهيار التام.[٥٨] وإن ما يشهده لبنان من فوضى في الحياة السياسية ناجم من الأساس عن الواقع الطائفي الذي مرّت به لبنان بالأعوام القديمة، الذي فتك بقدرات المجتمع اللبناني على مختلف الأصعدة، وبذلك بقي الخلل في تركيبة نظامه السياسي والدستوري الذي مرّ به لبنان، والذي أثر على واقعه الجغرافي السياسي، والتي اعتمدت الطائفة السابقة في وجودها على وجود الكيان نفسه، والتي رافقت مسيرة النظام السياسي في لبنان منذ انطلاقته الأولى في عام ١٩٢٠، وهذا ما زاد في تعقيد الأمور، الذي نجم عن تشابك وضع لبنان السياسي والمذهبي مع وضعه الجغرافي السياسي الذي جعل منه محوراً أساسياً في قلب الصراع العربي – الكيان الصهيوني.[٥٩] لا يكون حال المجتمع المدني أفضل حال من المجتمع السياسي، لاسيما الأحزاب السياسية والصراعات الحزبية، حين تعتبر الأحزاب هي النظام الأول السياسي للحياة السياسية فيه، مما تؤدي أو تؤثر الإنقسامات السياسية داخل مجلس النواب اللبناني، والتي وُضعت على أسس حزبية. ويتشكل الحزب الأكثر الناتج من الأغلبية لنوابه الذي تشكل داخل مجلس النواب الذي يمثل الحزب الناتج عنه.[٦١]

إذ يواجه لبنان – منذ أكثر من عام ونصف – تحديات متفاقمة، أكبر أزمة إقتصادية ومالية في زمن السلم وجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، وكم أشار تقرير مرصد الإقتصاد اللبناني الكساد

المتعمَّد، فإن استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة، كانت غير كافية إلى حد كبير، ولا يعود ذلك إلى الثغرات على مستوى المعرفة والمشورة الجيدة، وإنما يعود إلى غياب التوافق االسياسي، أو وجود توافق سياسي حول حماية نظام إقتصادي مفلس، فالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتنامية الخطورة تهدد بقصور النظام الوطني، بما ذلك من آثار إقليمية، وربما عالمية، ولاتزال الأوضاع المالية في لبنان آخذة في التدهور، في حين ؟؟؟ أن التواصل إلى التوافق في الآراء بين الجهات المعنية الرئيسة بشأن تقاسم أعباء الخسائر أمر بعيد المنال، كما برز أكثر من سكان لبنان تحت خط الفقر، حيث يعاني الجزء الأكبر من القوى العاملة التي تحصل على أجورها بالليرة اللبنانية من إنخفاض القوى الشرائية، مع إرتفاع معدل البطالة.[٦١]

الاستنتاجات

مما تقدم يتضح ان وطأة الأزمة الإقتصادية في لبنان يوماً تلو الآخر، وتنتج عنها عشرات الأزمات المتفرعة التي ضربت كافة قطاعات الإنتاج، إذ لم تسلم من تداعياتها أي مهنة أو عمل أو مؤسسة في البلاد. عشرات المحال التجارية والشركات والمؤسسات والمشاريع الإستثمارية تتوقف عن العمل، وبعض المهن تندثر نهائياً، لاسيما تلك التي تقوم على الإستيراد من الخارج، أو تعتمد على مواد أساسية منقطعة، خلال تلك الظروف. ترتفع نسبة العاطلين عن العمل حتى تجاوزت ٤٠% من سكان البلاد وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فيما يقدر البنك الدولي أن شخصاً من كل ٥ فقد وظيفته منذ خريف ٢٠١٩، وإن ٦١% من الشركات – في لبنان– قلّصت موظفيها الثابتين بمعدل ٤٣%. ورغم مرارة هذا الواقع الذي يتزامن مع إرتفاع نسب الفقر المتوقع، إلا أن الأزمة اللبنانية لا تمثل إستقلالاً للأزمة على غرار الأسواق السوداء الناشئة، القائمة على الإحتكارات ومضاربات واستغلال معاناة الناس وحاجاتهم.[٦٢] ومع إستمرار تردّي الأوضاع الإقتصادية في لبنان والفشل في تشكيل الحكومة. يطالب لبنانيون الإتحاد الأوربي بفرض عقوبات على مسؤولين يحمّلونهم المسؤولية في أزمة البلاد الخانقة، وفيما تدرس بعض الدول بعض دول الإتحاد فرض عقوبات تحذّر الخبراء من العواقب، إذ أنه بلا حكومة منذ أكثر من عام، فيما يحذّر خبراء من أن الإقتصاد اللبناني على شفا الإنهيار بعد عقود من سوء الإدارة والفساد. وشهد الشهر المنصرم الكثير من القصص، بعضها تافه، وبعضها مرعب، حيال ما وصلت إليه الأمور في لبنان.[٦٣]

هوامش البحث

(١) سمير الظاهر ، التنافس الأمريكي الفرنسي في الوطن العربي (لبنان أنموذجاً)، مركز الدراسات الدولية، العدد الرابع والثلاثون، ص٦٨-٦٩.

(٢) إيريك رولو ، سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٩، عام ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٣) قاسم الغريري ، لبنان بين التدخل الخارجي والتخندق الطائفي، على الموقع: http//www.alraeed.net.

(٤) هنا صوفي عبد الحي ، الديمقراطية التنافسية – الديمقراطية التوافقية (الحالة الالبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٢١، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

(٥) حسن نافعة ، الحرب (الإسرائيلية)على لبنان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٣٢، ٢٠٠٦، ص٢٩.

(٦) أنتوني كورد سمان ، دروس أولية من الحرب بين (إسرائيل) وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٣٣١، ٢٠٠٦، ص١٢٠.

(٧) زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص٦.

(٨) جيهان، مصطفى ، ولادة حكومة الحريري، أول ثمار قمة عبد الله، الأنترنت: http//www.moheet.com.

(٩) هدى أحمد حسن ، الدور السياسي لحزب الله في لبنان، رسالة ماجستير – غير منشورة – مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، وهي جزء من متطلبات نَيْل درجة الماجستير، ٢٠١٢، ص١٦٩.

(١٠) أحمد دياب ، لبنان والنزاع على غاز شرق المتوسط الأهرام الإستراتيجي، ١١آب ٢٠١١، على الأنترنت: http://digital.ahram.eg/articles.aspx?serial 672649eid=35.

(١١) البنك الدولي ، الفقر يزيد ٥٠% مع النمو السلبي للإقتصاد، جريدة الشرق الأوسط ٧أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، على الموقع: https://bitly/3RirhoN.

(١٢) 220.000 jobs lost estimated by iNfopro: موقع بيزنس نيوز، ٧فبراير/شباط ٢٠٢٠.

(١٣) التقرير الأسبوعي لبنك عودة، جرد السنة، عام حرج للأسواق المالية اللبنانية في٢٠١٧، ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، على الموقع: https://bitly/2uphPgb,(2020)

(١٤) التقرير الإقتصادي، مركز الدراسات الإق في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، ٢٠١٣، ص٣.

(١٥) العين الإخبارية ، ٥ أسباب وراء إنهيار لبنان المالي، على الموقع: https:/|a|-ain-com.

(١٦) لبنان أحداث عام ٢٠٢٠، على الموقع ، https//www.hrw.org/ar/worl-repprt/2021/county- chapters377384.

(١٧) ممدوح الوالي ، الإقتصاد اللبناني – مشاكل مزمنة وسيناريوهات سلبية، تقارير إقتصادية، ٢٠٢٠، المعهد النصري للدراسات. ص٦ .

(١٨) كمال حمدان ، إتفاق الطائف والمسار المأزوم للإقتصاد اللبناني، جريدة النهار، ٢٧ نوفمبر/ تشرين

الثاني ٢٠١٤، تأريخ الدول، ٧ فبراير/شباط ٢٠٢٠: على الموقع ، .https://bitly/2sr5xy3.

(١٩) ليبانون إيكونومي ، هل من دولة تنعى لاستعادتها، ١١فبراير/شباط٢٠٢٠، على الموقع التالي:.https://bity/3bNqleD

(٢٠) وكالة الأنباء الأردنية، تقرير لبنان يعاني أزمة إقتصادية ومالية الأسوأ في تأريخه، على الموقع:.Petra.gov.jo/Include/innerp

(٢١) "OECDC"، تطلعات سياسات الإستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الأولى، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ٢٠٢١، ص٢٠٣.

(٢٢) مجموعة مؤلفين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات – لبنان دراسات في المجتمع والإقتصاد والثقافة، مصدر سابق، ص٣٤٠-٣٤٣.

(٢٣) ناصر قنديل: حروب كبيرة في شرق أوسط صغير، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧٩.

(٢٤) هيأة التحرير: العبرة من أزمة الترانزيت، مجلة الإقتصاد اللبناني العربي، العدد ٢٦٨، ١٩٧٢، ص١٤٩.

(٢٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٨، الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، ص٩١.

(٢٦) الجزيرة: مركز الدراسات، على شبكة الأنترنت، على الموقع التالي: .Stuies Aljazeera,net/ar/reprts/2019/09/79093010 3203919.html.

(٢٧) عربية نيوز ، شبكة الأنترنت الدولية، لبنان يشهد إحدى أسوأ الأزمات الإقتصادية العالمية، ٢٠٢١، على الموقع الآتي: SkynewSarabia.com/business/1441507. .

(٢٨) مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد ٩٠، ٢٠٢٠، ص١١٨.

(٢٩) نشرة فلسطين اليوم: يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، مجلة، العدد٥١٤٩، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ص٧.

(٣٠) محمد حسين البزال ، إستراتيجية إدارة أزمة كورونا في لبنان والعالم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص٣٥.

(٣١) جمعية مصارف لبنان ، بيان صحفي، ٢٠١٩/١١/١٧، تأريخ الدخول: ٢٠٢١/٢/٢٤ على الرابط:.https//bit.ly2xyngDf

(٣٢) الحرة ، إنهيار القرن إقتصاد لبنان قد لا يعود إلى ما كان عليه والتعافي يحتاج عقدين، ٢٠٢١، على موقع الأنترنت: .https://www.a/hurra.com

(٣٣) الشبكة الدولية (الأنترنت) ، أزمة إقتصادية تخنقهم صرخات غاضبة في شوارع لبنان، على الموقع الآتي:-alarabiya.net/arab-and world/2021/11/29.

(٣٤) حلاق حسان ، تأريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٥٢)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥، ص٥.

(٣٥) France ، أزمة لبنان الإقتصادية بين المشد حدة في العام منذ ١٨٥٠ على شبكة الأنترنت، ٢٠٢١ن على الموقع الآتي ، .France 24.com

(٣٦) غالب أبو مصلح ، أزمة الإقتصاد اللبناني (الواقع والحلول)، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١.

(٣٧) Charbel Nahes ، إقتصاد ودولة لبنان، الطبعة الأولى، رياض أيسن، ٢٠٢٠، ص١١.

(٣٨) BBCNews ، إنفجار بيروت، الأمن اللبناني إستعمل القوة الفتاكة ضد المتظاهرين، على شبكة الأنترنت، على الموقع: bbc\.com.

(٣٩) الجزيرة ، ورقات تحليلية: لبنان وتحديات الأزمة المالية ٢٠٢١، على الموقع: Al-Jazeera centre for studies tal + 97440158384. jo @aljzeera.net,http//studyes akjazeera net.

(٤٠) بنك عودة، ش.م.: قسم الدراسات والأبحاث، باب إدريس، ص ب، ١٠٢٥٦٠، لبنان، هاتف ١٩٩٤٠٠، بريد ألكتروني: researeh@bankaudi.com.

(٤١) المركز العربي للمعلومات ، يوميات الحرب (الإسرائيلية) على لبنان، ٢٠٠٦، الطبعة الأولى، بيروت، ص١٥٧.

(٤٢) made for minds ، لبنان والأزمة الإقتصادية – حل من أجل وقف الإنهيار التام، على شبكة الأنترنت الموقع ، d- w.com/ ar .

(٤٣) هناء صوفي عبد الحي ، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

(٤٤) فريد الخازن ، الأحزاب السياسية في لبنان – حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٥٠.

(٤٥) لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية، على موقع الأنترنت: albankal dawli.org/ar/news/Press-release/2021/05/01/lebanon- sinking-into-one-of-0the-most-seven-global-crises.

(٤٦) تقرير الحرة: بعضها قديم والآخر مبتكر على موقع الأنترنت: alhurra.com/lebanon/2021/09/02/.

(٤٧) تقرير D.m: لبنان على حافة الإنهيار، على موقع الأنترنت: dw.com/ar/.

(٤٨) الحرة ، إنهيار القرن إقتصاد لبنان قد لا يعود إلى ما كان عليه والتعافي يحتاج عقدين، ٢٠٢١، على موقع الأنترنت: https://www.a/hurra.com.

(٤٩) الشبكة الدولية (الأنترنت) ، أزمة إقتصادية تخنقهم صرخات غاضبة في شوارع لبنان، على الموقع الآتي:-alarabiya.net/arab-and-world/2021/11/29.

(٥٠) حلاق حسان ، تأريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٥٢)، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥، ص٥.

(٥١) France ، أزمة لبنان الإقتصادية بين المشد حدة في العام منذ ١٨٥٠ على شبكة الأنترنت، ٢٠٢١ن على الموقع الآتي ، France 24.com.

(٥٢) غالب أبو مصلح ، أزمة الإقتصاد اللبناني (الواقع والحلول)، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١.

(٥٣) Charbel Nahes ، إقتصاد ودولة لبنان، الطبعة الأولى، رياض أيسن، ٢٠٢٠، ص١١.

(٥٤) BBCNews ، إنفجار بيروت، الأمن اللبناني إستعمل القوة الفتاكة ضد المتظاهرين، على شبكة الأنترنت، على الموقع: bbc\.com.

(٥٥) الجزيرة ، ورقات تحليلية: لبنان وتحديات الأزمة المالية ٢٠٢١، على الموقع: Al-Jazeera

centre for studies tal + 97440158384. jo @aljzeera.net,http//studyes akjazeera net.

(٥٦) بنك عودة، ش.م.: قسم الدراسات والأبحاث، باب إدريس، ص ب، ١٠٢٥٦٠، لبنان، هاتف ١٩٩٤٠٠، بريد ألكتروني: researeh@bankaudi.com.

(٥٧) المركز العربي للمعلومات ، يوميات الحرب (الإسرائيلية) على لبنان، ٢٠٠٦، الطبعة الأولى، بيروت، ص١٥٧.

(٥٨) made for minds ، لبنان والأزمة الإقتصادية – حل من أجل وقف الإنهيار التام، على شبكة الأنترنت الموقع ، d- w.com/ ar

(٥٩) هناء صوفي عبد الحي ، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص١٣٣.

(٦٠) فريد الخازن ، الأحزاب السياسية في لبنان – حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٥٠.

(٦١) لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية، على موقع الأنترنت: albankal dawli.org/ar/news/Press-release/2021/05/01/lebanon- sinking-into-one-of-0the-most-seven-global-crises.

(٦٢) تقرير الحرة: بعضها قديم والآخر مبتكر على موقع الأنترنت: alhurra.com/lebanon/2021/09/02/.

(٦٣) تقرير D.m: لبنان على حافة الإنهيار، على موقع الأنترنت: dw.com/ar/.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and
Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:33 – 17Th Year :2023

(Editor) Mobile :07804729005
(Editorial Director) Mobile :07801273466
E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

for Girls for Humanities

No. 33 – 17th year: 2023

First Volume